سلسلة ندوات عن بُعد

"العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان"

الندوة الأولى

التطلع إلى المستقبل

تطوير التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان

18 يناير 2024م

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

عقد مركز الخليج للأبحاث الندوة الأولى عن بُعد من سلسلة ندوات "العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان" وذلك يوم 18 يناير 2024م وجاءت بعنوان "التطلع إلى المستقبل- تطوير التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان". وتناولت هذه الندوة حالة العلاقات بين الجانبين والأولويات المتعلقة بتعزيز التعاون، وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. شارك بالندوة التي أدارها مدير الأبحاث في مركز الخليج للأبحاث الدكتور كريستيان كوخ، عدد من مراكز الفكر والأبحاث من جمهورية سنغافورة، جمهورية فيتنام الاشتراكية، جمهورية الفلبين، مملكة تايلند، وجمهورية اتحاد ميانمار

بدأت فعاليات الندوة بكلمة ترحيبية من رئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور عبد العزيز بن صقر، أكد فيها على أهمية تطوير علاقات أقوى بين المؤسسات الأكاديمية وشبكات الفكر في مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان. كما تناول إمكانية توسيع العلاقات التجارية، وسوق العمل والاستثمار والابتكار. واقترح ضرورة الاهتمام بإبرام اتفاقية تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان والتي من شأنها المساهمة في المزيد من التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والأمن

الغذائي والاقتصاد الرقمي. وقد يكون من المفيد أيضا إنشاء مجلس أعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لتسهيل مشاركة القطاع الخاص.

أعربت الدكتورة يو لاي هوي (Yeo Lay Hwee) زميلة أولى في معهد سنغافورة للشؤون الدولية (SIIA)، عن تطلعها لمزيد من الحوار بين مؤسسات الفكر والرأي في جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي حيث تواجه المنطقتان الكثير من التحديات. وبالتالي فإن العمل معًا يمكن أن يساعد صانعي السياسات في التغلب على بعض هذه التحديات. وشددت على أن التطورات الجيوسياسية والجيواقتصادية في السنوات القليلة الماضية أدت حتماً إلى قيام الكتلتين الإقليميتين بتعزيز ارتباطاتهما لبناء توافق استراتيجي أكبر على مستوى المنطقة. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من 85.2 مليار دولار في 2021 إلى 110 مليارات دولار، فيما يقترب حجم التجارة الحالي من 140 مليار دولار. ولم تزد التجارة فحسب، بل تنوعت أيضا من النفط الخام والوقود الأحفوري والخدمات اللوجستية المرتبطة بها إلى مختلف المنتجات والخدمات، ومن الإلكترونيات والآلات إلى القطاعات الأخرى ذات النمو المرتفع، مثل الأغذية والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية.

ومن ناحيته، أبرز السيد نيوين سينسيري (Newin Sinsiri)، مستشار الشؤون الجيوسياسية في معهد بحوث التنمية التايلاندي (TDRI)، كيف يمكن لإطار التعاون بين الآسيان ومجلس التعاون الخليجي أن يعزز من التعاون الاقتصادي من خلال الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمارات. وشدد على أهمية التواصل بين الشعوب مع زيادة التبادل الثقافي وتبادل المعرفة والمعارض التجارية وغيرها من الآليات الضرورية لتضييق فجوة التنمية بين المنطقتين.

وأكد الدكتور حسن الحسن، زميل أول لسياسة الشرق الأوسط في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة بشكل

أكثر موضوعية مع رابطة الآسيان وكيف أن هذا جزء من خطة التنويع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن دول الخليج تحاول تنويع علاقاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية بعيدًا عن الغرب، وتبحث عن مجموعة أوسع من الشركاء. وأكد الدكتور الحسن كيف أن العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان لا تزال تتمحور حول الطاقة، لكنه ذكر أن هناك أيضًا تركيزًا على الأشكال الجديدة الناشئة والمتجددة للطاقة. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل الإستراتيجية في تعزيز نفسها كلاعبين مركزيين في مجال الطاقة ولعب دور رئيسي في التحول نحو أشكال أحدث من الطاقة.

وشدد السيد خين ماونج زاو (Khin Maung Zaw)، من معهد ميانمار للدراسات الاستراتيجية والدولية، على أهمية الأمن الغذائي وكيف يمكن لرابطة دول جنوب شرق آسيا توفير الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. كما حدد العملة الرقمية والتكنولوجيا المالية كمجال آخر يجب على الجانبين المشاركة فيه. واقترح أن يتمكن مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، باعتبارهما كتلتين إقليميتين، من إنشاء إطار سوق مشترك للأغذية والمنتجات البحرية والثروة الحيوانية والزراعة.

وشدد الدكتور نغو دي لان (Ngo Di Lan)، زميل باحث في معهد السياسة الخارجية والدراسات الاستراتيجية (IFPSS – DAV)، على أهمية تعزيز التعاون على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي. وأشار إلى أن تعزيز التدفقات السياحية بين المنطقتين أمر مهم لتطوير المزيد من البنية التحتية، وخلق فرص الأعمال وتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار.

وأكد الدكتور منصور المرزوقي، المشرف على مركزي الدراسات الاستراتيجية والأمريكية بمعهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، على أهمية الاتصال المؤسسي واعتبر أن الكتلتين لا تزالان في «مرحلة استكشاف» لتطوير علاقاتهما مع بعضهما

البعض. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، التحالفات الأمنية المتباينة لجميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وكيف أن بعض الدول تتمتع بعلاقات أفضل مع الصين من غيرها. وينبغي الاعتراف أيضًا بأن بعض دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بعلاقات أقوى مع دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

وسلطت أندريا مولينا (Andrea Molina)، كبيرة مسؤولي الأبحاث (دراسات الهجرة) في مركز العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية بمعهد الخدمة الخارجية، الضوء على أهمية بذل الجهود لسد الفجوات وبناء أساس أقوى، خاصة الآن في ظل التحديات التي تواجهها الكتلتان الإقليميتان. وشددت على تراجع نفوذ القوى العالمية التقليدية، إلى جانب ظهور لاعبين جدد، مما خلق مشهدا متغيرا. ويتطلب هذا الواقع الجديد حلولاً جماعية تتجاوز الحدود من أجل مواجهة التحديات الواضحة في هذه المناطق المضطربة بشكل أفضل. كما أنه يعكس سياسات دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى التنويع بما يتجاوز حلفائها المباشرين.

وينبغي الآن أن يتبع القمة التي عقدت بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان في الرياض في أكتوبر 2023م، اجتماعات وزارية وتبادلات أكثر تركيزا. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من القضايا المحددة التي تحتاج إلى معالجة، الأمر الذي يتطلب مساراً ثانياً من الخبراء. وكانت القضايا الهامة المذكورة هي الأمن الغذائي، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة. وينصب التركيز الرئيسي على المسار الثاني للخبراء على تنسيق مجموعات عمل محددة بين خبراء دول مجلس التعاون الخليجي وخبراء رابطة دول جنوب شرق آسيا لتطوير أفكار ملموسة يمكن اقتراحها في نهاية المطاف على المستوى السياسي. وعلى المسار المجتمعي، ينبغي تعزيز التعاون بين الأفراد والتركيز على بناء الشبكات وإقامة آليات تبادل منتظمة. وهذا سيسمح بخلق قدر أكبر من الألفة وتوليد شعور أكبر بالتفاهم الذي يتعين تعزيزه بين الكتلتين الإقليميتين، والانتقال في نهاية المطاف من المرحلة الاستكشافية نحو التعاون المؤسسي المنظم.

بشكل عام، طرحت الندوة عدة اقتراحات:

أولاً: يتعين على رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) النظر في جعل مجلس التعاون الخليجي شريكاً في الحوار الشامل، ودعوة مجلس التعاون الخليجي إلى اجتماعات إقليمية منتظمة، مثل "المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا"، لتعزيز التعاون الإقليمي والعلاقات المؤسسية.

ثانياً: ينبغي الحفاظ على الزخم الحالي بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، من خلال المزيد من الحوارات المنتظمة ومجموعات العمل المشتركة.

ثالثاً: تم التأكيد على أهمية الاتصال المنتظم والمنظم والمؤسسي بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان وإمكانية التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والاقتصاد الرقمي.

رابعاً: من الضروري التركيز على سياق صعود مجلس التعاون الخليجي كلاعب عالمي جيوسياسي.

خامساً: هناك حاجة ماسة إلى قيام مجتمع مراكز الأبحاث بالمساهمة في تعزيز وتثقيف مجتمعات الجانبين وفهم كل من وجهات النظر الإقليمية بشكل أفضل لتطوير سياسات أكثر صلة وواقعية.

سادساً: يجب حماية حقوق العمال بموجب الميثاق العالمي للهجرة.

سابعاً: إن تأمين طرق التجارة الحيوية والمصالح الاقتصادية لضمان الاستقرار والتعاون الإقليميين سوف يتطلب أيضاً زيادة التدابير الأمنية البحرية القوية بين المنطقتين